طبيعة السلطة (الخلافة أو الإمامة) عند الشيعة

The nature of authority (caliphate or imamate) when Shiites

د. مسالتي عبد المجيد

جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر

Abdelmadjid.messalti@univ-msila.dz

ملخص:

إذا كانت الشيعة وأغلب فِرق السنة متفقون على وجوب الإمامة، فإنهم مختلفون في طبيعتها، إذْ أن ظروف نشأة الشيعة، ومن ثمَّ ظهور نظرية الإمامة عن طريق هذه الفرقة، ومن ثمة كان لها فضل السبق إلى الكتابة في الإمامة عند وهو رد فعل للمآسي التي لحقت بآل البيت والاضطهاد الذي نالهم. مما دفعتها إلى القول إن طبيعة الإمامة دينية، لا دنيوية. ترى ما هي الحجج التي تثبت رأيهم في ذلك؟

كلمات مفتاحية: العصمة، علي، الدينية، الإمام.

Abstract:

If the Shiites and most of the Sunni sects agree on the necessity of the Imamate, they differ in its nature. The circumstances of the Shiites emergence, then the emergence of the theory of the Imamate through this sect, and from there it had the advantage of writing in the Imamate when it is a reaction to the tragedies that befell the people of the House and the persecution that befell them. This latter, led her to say that the nature of the Imamate is religious, not worldly. So, what arguments prove their opinion on that?

Keywords: Infallibility, Ali, Religious, Imam.

1-مقدمة:

اتفقت الفرق الكلامية الإسلامية على ضرورة وجود إمام أو خليفة في المجتمع، والإمامة أو الخلافة كما يعرفها "ابن خلدون": «هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها...فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[1]. يترتب على هذا التعريف أن الإمامة حق من اجل حراسة الدين والذبُّ عنه وتدبير شؤون الدنيا بالدين، ليس لهذا السبب كانت الإمامة واجبة، بل لان الإنسان كما نعلم اجتماعي بطبعه، لا يستطيع العيش بمعزل عن مجتمعه، فهو متعاوناً، ومتضامناً مع أفراد مجتمعه، هذا من جهة، إلاّ انه من جهة أخرى، كانت لهذا الفرد نزوات ورغبات ومصالح غالبا ما تتعارض مع بني جنسه، لذلك يستوجب وجود سلطة تحافظ على التوازن بين الأفراد في المجتمع الواحد. إلاّ أن الإشكال المطروح في هذا الموضوع هو: ما طبيعة السلطة في الإسلام عموماً، وعند الشيعة خصوصاً؟ أهي سلطة دينية يحكم فيها الإمام بتفويض من الله كما كان شائعا في أوروبا في العصور الوسطى؟

2-التحليل:

-وجوبية الإمامة عند الشيعة

يبدو ظاهريا، أن الشيعة في مسألة نظام الحُكم، تؤكد على أنه يجب أن يكون ديني، فالإمام فيه مستمِدا سلطته من الله مباشرة، لأنه حسب اعتقادهم يجب أن يكون معينا عن طريق النص من الله ورسوله، فهي بهذا لا تختلف عن الحكم المسيحي في القرون الوسطى.

ولكن في الجوهر هناك اختلاف كبير بينهما من حيث المنطلق، والغاية، فإذ كانت منطلقات الأوربيين هي تبرير السلطة الظالمة آنذاك، كما كانت أهدافهم تصبوا إلى إضفاء الطبيعة الدينية على السلطة الزمنية، ومن ثمة سلب الشعوب حق المحاسبة أو الثورة عليهم.

وبالمقابل فإنَّ التناقض الصارخ بين سلوك حكام بني أمية الذين حوَّلُوا الخلافة الشورية إلى ملك عضوض، وتعاليم الدين الإسلامي السمحاء، جعلت الشيعة –كفرقة معارضة جدا للحكم الأموي- ترفض سُلطهم الظالمة، وتدعو إلى سلطة سماوية عادلة، فالشيعة تهدف إلى استبدال السلطة الناسوتية الظالمة بسلطة لاهوتية عادلة، ممثلة في إمام عالم، عادل، معصوم...،

وهكذا كما يقول أحمد محمود صبحي: «كان للشيعة فضل السبق إلى الكتابة في النظرية السياسية أو بالأحرى الإمامة، ويرجع ذلك إلى الوقائع التاريخية منذ وفاة الرسول (11هـ) إلى كارثة كربلاء (61هـ)، فكانت تعبر عن: استبعاد متعمد لآل البيت عن الخلافة، واضطهاد وتقتيل لهم منذ قيام الدولة الأموية»[2].

ويؤكد الشيعة على وجوب الإمامة، إلاّ أنهم يعتقدون بأنها ليست واجبة على الأمة، بل هي واجبة على الله I، وفعل الوجوب هذا نابع من قولهم – ويظهر هنا تأثرهم بالمعتزلة – بان الإمامة لطف[1] من الله I، فاللطف يدخل

---

[1] المقدمة، ص183.

[2] /النظريات السياسية لدى الفرق الإسلامية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، 1993، مج22، ع2، ص137.

ضمن الظروف الموضوعية المستقلة عن إرادة الإنسان واختياره، فيساهم –أي اللطف- بشكل ما في التقريب من الطاعة، والمساعدة على إتيان الأفعال الخيّرة، والابتعاد عن المعصية، ومن ثمة العزوف عن الأفعال الشريرة[2]، من دون أن تؤدي هذه الظروف الخارجية إلى إكراه أو قسر، مما يعني أن هناك علاقة ما بين خلق الإنسان لفعله وقدرته عليه، وبين العناية الإلهية أو اللطف الإلهي. وهذا ما يؤكد ما تراه المعتزلة من أن الله I عادلٌ في حكمه، رؤوفٌ بعباده، حليمٌ لطيفٌ بهم، لا يرضى لهم إلاَّ الإيمان والطاعة[3].

ومادام تعالى قد قال: ﴿ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلْ للهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[4]، فالله I قضى انه بعباده رحيم، لا يعجل عليهم بالعقوبة ويقبل منهم الإنابة والتوبة. وهذا استعطاف من الله تعالى للمعرضين عنه إلى الإقبال إليه بالتوبة، فيقول تعالى في معنى هذه الآية أن هؤلاء الجاحدين نبوة محمد ρ، إن تابوا وأنابوا قبلت توبتهم، وإني قد قضيت في خلقي إن رحمتي وسعت كل شيء.

إذن فعدالته تقتضي ألاّ يَحْرِم الناس من التشريع السماوي، والتوجيه الرباني بنصب الإمام من الله، وفي هذا الصدد يقول صاحب درر البحار المصطفى: « كيف يترك الله إبليس يغوي العباد ويضلهم عن القصد دون أن يبعث من لدنه إماما، عن الصادق عن آبائه مرفوعا عن النبي عن جبريل عن ربه: لم أترك الأرض إلاّ وفيها عالم يعرف طاعتي وهداي، ولم أكن اترك إبليس يضل الناس وليس في الأرض حجة وداع إليَّ وهاد إلى سبيلي»[5].

وأدلة الشيعة في كون الإمامة لطف، وواجبة على الله هي: كما يقول "فخر الدين الرازي" في كتابه الأربعين في أصول الدين: «واحتج الشريف المرتضى (355هـ966م - 436هـ- 1044م) على انه يجب على الله نصب الإمام بان قال: نصب الإمام لطف، واللطف على الله واجب، فيلزم أن يكون نصب الإمام واجبا على الله تعالى»[6]، ومفاد الوجوب هو لزومه على الله، فلا يصح عليه أن يترك ما فيه الأصلح لعباده، لان ذلك قبح والقبح محال على الله تعالى.

ولأنه لا يمكن للمؤمنين معرفة الله I، إلاّ من خلال الرسول والإمام[7]، وما دام الرسول قد مات، لذلك وجب على الله أن لا يخلي العالم من إمام معصوم، وعصمته نابعة من لطف الله I، ليس من اجل أن يُعلِّم المسلمين

---

[1] اللطف لغة هو الرقة، ويطلق على ما يتصف به الموجود من جمال طبيعي يجعله محببا إلى النفس، وهو الرفق، والرحمة والتوفيق، والعصمة، والنعمة، وفي هذا الصدد يقول القاضي عبد الجبار: «والأسامي تختلف عليه فربما يسمى توفيقا، وربما يسمى عصمة، إلى غير ذلك» / شرح الأصول الخمسة، حققه وقدم له عبد الكريم عثمان، ص519، ويطلق على بر الله I بعباده وإحسانه إليهم بإيصال المنافع لهم بمحض فضله. يقال لَطَفَ به إذا رفق به، ويقال لطَف الله، أي أوصَلَ إليك ما تحب برفق، واللُطف، واللَطَف البر والتكرمة والتحفي، ألطفه أي أتحفه / ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص316، في أسماء الله تعالى اللطيف هو الذي اجتمع له الرفق في الفعل والعلم بدقائق المصالح، وإيصالها إلى من قدّرها له من خلقه، يقال لطف به إذا رفق به / المبارك بن محمد الجزري بن الأثير مجد الدين أبو السعدات: النهاية في غريب الحديث والأثر،، تح: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000 ص835.

[2] التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، تح على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996، ص1299.

[3] القاضي عبد الجبار: المختصر في أصول الدين، ضمن كتاب، محمد عمارة، رسائل العدل والتوحيد، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1988، ص207.

[4] سورة الأنعام: آية 12

[5] محمد بن المرتضى: طبعة حجر، إيران، 1919، ص2.

[6] تح: احمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط1، 1986، ج2، ص258.

[7] فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، ج2، ص255.

دينهم، وتبقى شريعة الله محفوظة، وتصل كاملة ومتيقنة إلى الخلف فحسب، بل من أجل أن يُبين لهم أحوال الأغذية والأدوية، ويجنبهم السموم المهلكة، ويعرفهم الحِرَف والصناعات، ويقيهم من المخاوف والآفات[1].

-الغرض الديني للإمامة لدى الشيعة

وما يثبت أيضا أن الإمامة ذات طبيعة دينية عند الشيعة هو أنهم يقيسون الإمامة على النبوة، وفي هذا يقول "الشهرستاني": «قالت الشيعة الإمامة واجبة في الفطرة عقلا وشرعا، كما أن النبوة واجبة في الفطرة عقلا وسمعا... وان احتياج الناس إلى إمام واجب الطاعة، يحفظ أحكام الشرع عليهم، ويحملهم على مراعاة حدود الدين، كاحتياج الناس إلى نبي مرسل يشرع لهم الأحكام، ويبين لهم الحلال والحرام، واحتياج الخلق إلى استبقاء الشرع، كاحتياجهم إلى تمهيد الشرع»[2] ولذلك يعتبرون الإمام حجة الله على خلقه، وفي هذا يقول تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[3]، إذن فالإمام هو البرهان القائم على أن الله أراد أن يبلغ شرعه لعباده ويكلفهم بإتباع أوامره واجتناب نواهيه عن طريق النبي، ثم من بعده بواسطة الإمام، وبذلك لا يبقى للمكلف عذرا في العصيان.

ومادام الإمام نائبا لله تعالى ولرسوله، فلا تحصل ولا تصح هذه النيابة، إلاّ بإذن من الله ورسوله، وعليه وجب أن يثبت الإمام بنص الله ونص رسوله، وان قيل إن الإمامة تثبت باختيار الناس، فان هذا يترتب عنه الاختلاف بين الأفراد والجماعات، مما ينجر عنه التنازع والحروب، وهذا ما حدث فعلا في تاريخنا منذ صدر الإسلام.

إذن فالإمام عند الشيعة لا تتوقف عليه معرفة الشريعة فحسب، بل تتعداه كما يرى بعضهم إلى معرفة الله نفسه. ولان الإمامة لطف من الله، ترتب عنه طاعة الناس لربهم امتثالا لأوامره من جهة، وتجنبا للمعاصي من جهة أخرى، ولذلك وجب –حسب رأي الشيعة – الاعتقاد بوجود الإمام، بل إن الإيمان لا يتم إلا به، ومنه كانت الإمامة ركن الدين وقاعدة الإسلام[4]. وفي هذا يقول "المظفر محمد رضا" (1322هـ -1904م/ 1383هـ - 1964م): «نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلاّ بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين، مهما عظموا وكبروا، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة»[5].

فهي تتفق مع النبوة في الطبيعة إذ كلاهما-النبي والإمام- مُعَين من طرف الله، كما يتفقان في المهام، لان الإمام قائم مقام النبي، وإذا كان النبي مبلِّغا الدين، فان الإمام هو الحافظ والحجة، ذلك أنهم – أي الشيعة – رفضوا أن يكون القران هو الحجة، لأنه يجب أن يكون على القران قيم، وهو علي بن أبي طالب τ، ومن بعده الأئمة من بنيه[6]، بل إن الإمام هو المصدر الوحيد للشرع والدين، ولهذا قالت الشيعة: « إننا نعتقد أن الأحكام الشرعية

---

[1] المرجع نفسه، ص427.

[2] نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره و صححه: الفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص481.

[3] سورة البقرة : الآية 150.

[4] محمد ضياء الدين الريس: النضريات السياسية الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط7، 1976، ص ص164-165.

[5] عقائد الإمامية، مركز الأبحاث العقائدية، قم، إيران، (د-ط)، 2001، ص73.

[6] هذا يعني أن الإمامة عند الشيعة دينية وراثية، كانت دينية لان علم الإمام وهبي لا كسبي، لدني أو الهي موروث عن النبي ρ وان هذه العلوم يلقنها كل إمام من نسل علي للإمام الذي يخلفه، وهذا ما يعني أن الإمامة عند الشيعة وراثيةً، لا تخرج عن أسرة واحدة وهي أسرة علي بن أبي طالب τ /صلاح الدين محمد نوار: نظرية الخلافة أو الإمامة، منشأ المعارف جلال حزي وشركاؤه، الإسكندرية، مصر، ط1، 1996، ص15.

الإلهية لا تستقي إلاّ من مائهم – أي الأئمة- ولا يصح أخذها إلاّ منهم، ولا تفرغ ذمة المكلف بالرجوع إلى غيرهم، ولا يطمئن بينه وبين الله إلى انه قد أدى ما عليه من التكاليف المفروضة إلاّ من طريقهم»[1].

ولكن عندما اعتبر الشيعة الإمام هو القيم على القران، فقد جعلوه الأساس للقران، فيكون بذلك الفرع، بينما الإمام هو الأصل، بل إن الإمام بهذا المعنى يكون هو الأولي، والقرآن ثانوي، رغم أن هذا الأخير هو الأول، والإمام هو الثاني، ولكن عندما قدموه –أي الإمام- على القران، أصبح الأولي والأول في نفس الوقت. وفي هذا المعنى يقول "احمد حميد الدين الكرماني" (352هـ - 963م/ 412هـ -1021م): «إن مثل الناطق في كونه أصلا للدين كمثل المبدع الأول في كونه أصلا للموجودات. وعن النطق، الذي هو أصل عالم الدين من جهة التركيب، وجد الإمام القائم بالفعل، وهو الأساس. وعن الناطق أيضا وجد الإمام القائم بالقوة، وهو الكتاب»[2]. يعني أن القران هو القائم بالقوة، والإمام هو القائم بالفعل.

فالقرآن كما يقول صاحب كتاب الكافي: «لا يكون حجة إلاّ بقيِمٍ، وهو الإمام، فما قال فيه من شيء كان حقا...فاشهد أن عليا كان قيم القران، وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله»[3]. فهو الحجة، ولا يمكن للأمة أن تكون الحجة، حتى ولو كانت الروايات متواترة عنها، لأنه لا فرق عند الشيعة بين حديث الآحاد، وبين حديث المتواتر، اعتقادا منهم أن الأمة يمكنها أن تخطئ، أو تسهو وتنسى، بل ويمكنها أن ترتد وتكفر.

وفي قول نُسِب إلى علي بن أبي طالب τ: «اللهم انك لا تخلي أرضك من حجة لك على خلقك»[4]، فسر الشيعة الحجة - في هذا القول المنسوب لعلي τ- على أنها الإمام وحده، دون القران أو الأمة، ولذلك تَوَجَّبَ وجود إمام، وفي هذا يقول "جعفر الصادق": « حتى لو كان الناس رجلين لكان أحدهما الإمام، وان آخر من يموت هو الإمام، لئلا يحتج أحد على الله Y أن يتركه بغير حجة لله عليه»[5].

ولم يتوقف الغلاة من الشيعة عند حد قياس الإمامة على النبوة، والتساوي بينهما في الطبيعة والمهمة كما سبق وان أشرت آنفا، بل رفعوا قدر الإمامة والإمام على النبوة والنبي، بحجة أن الإمامة مستمرة، بينما النبوة قد انقضت وانقطعت. وفي هذا قالوا: « إن النبوة لطف من الله وكذلك الإمامة، واللحظة الحاسمة التي انبثقت بها النبوة، وهي يوم الدار، عندما جمع النبي عشيرته ودعاهم للإسلام، هي نفسها اللحظة التي انبثقت بها الإمامة، واستمرت الدعوة ذات لسانين: النبوة والإمامة، في خط واحدٍ، وامتازت الإمامة عن النبوة، انها استمرت بأداء الرسالة بعد انتهاء دور النبوة، إن النبوة لطف خاص، والإمامة لطف عام»[6].

ولهذا زعموا أن علياً -τ- قال: «لقد أقرت لي جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقروا به لمحمد ρ، ولقد حملت مثل حمولته، وهي حمولة الرب، وان محمداً ρ، يُدعى فيُكسى ويُستنطق، وأُدعى فأُكسى وأُستنطق، فانطق

---

[1] محمّد جميل حمود العاملي: عقائد الإمامية، مركز العترة الطاهرة للدراسات و البحوث، بيروت، لبنان، ط5، 2013، ص70.

[2] راحة العقل، تح و تق: مصطفى غالب، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص39.

[3] محمد بن يعقوب الكليني: أصول الكافي، منشورات الفجر، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ج1، ص98.

[4] المرجع نفسه، ص104.

[5] محمد بن يعقوب الكليني: أصول الكافي، ج1، ص105.

[6] الطوسي (أبو جعفر محمد بن الحسن): تلخيص الشافي، تح: حسين بحر العلوم، طبعة النجف، العراق، 1962، ج4، ص131.

على حد منطقه، ولقد أُعطيت خصالا لم يُعطهنّ أحد قبلي»[1]، يعني أن لا فرق بين علي -τ- والنبي محمد -ρ- في الطبيعة والمهمة المتمثلة في الهداية والتبليغ.

فكان الإمام «هو باب الله الذي لا يؤتى إلاّ منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وبذلك جرت الأئمة واحدا بواحد، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بهم، والحجة البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى»[2]. فالأئمة هم المبشرون، والمنذرون، والهادون إلى الطريق المستقيم.

ويزعم غلاة الشيعة أن الإمام متميز بعرقه وسلالته التي لا يرقى إليها بشر، وفي هذا زعموا أن علياً قال: وان ابن عمي رسول الله -ρ- قال: واني وأهل بيتي كنا نورا يسعى بين يدي الله تعالى قبل أن يخلق الله عز وجلّ آدم -υ- بأربعة عشرة ألف سنة، فلما خلق الله تعالى آدم -υ- وضع ذلك النور في صلبه واهبطه إلى الأرض، ثم حمله في السفينة في صلب نوح -υ- ثم قذف به في النار في صلب إبراهيم -υ- ثم لم يزل الله عز وجل ينقلنا في الأصلاب الكريمة إلى الأرحام الطاهرة من الآباء والأمهات»[3].

بل أنهم –أي الشيعة، وخاصة الإمامية- رأوا أن الله عز وجلّ قد اختار عليا لنكاح فاطمة، سيدة النساء، فعن ابن مسعود -τ- عن رسول الله - ρ - وسلم، انه قال : «إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي»[4]، فبذلك لم يتولَ الله التنصيص على أمير المؤمنين لخلافة الرسول -ρ - وعلى من يخلفه من أبنائه الإحدى عشر فحسب، بل أن الله تعالى قد اختار لهؤلاء الأئمة فاطمة الزهراء لتكون زوجة لأولهم، وأُماً لبقية الأئمة رضوان الله عليهم.

وإذا كان الرسول - ρ- قد عدد وحدد أركان الإسلام قائلا: «بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وأقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان»[5]، فان الشيعة يضيفون ركنا آخر آخر وهو الإمامة، باعتبارها ركن الدين وقاعدة الإسلام[6]، وهي – أي الإمامة - ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، كما يعتقد أهل السنة.

يُروى في هذا أن رجلا سأل أبا جعفر محمد بن علي زين العابدين: «حدثني عن ولاية علي، أمن الله؟ أو من الرسول؟ فغضب، ثم قال: ويحك كان رسول الله أخوف من الله من أن يقول ما لم يأمره به الله، بل افترضه كما افترض الصلاة والزكاة والصوم والحج. فرض الله على العباد خمسا، فأخذوا أربعا وتركوا واحدا. الصلاة.. ثم نزلت الزكاة.. ثم نزل الصوم.. ثم نزل الحج.. ثم نزلت الولاية..»[7].

---

[1] المرجع نفسه، ص،116.

[2] الطوسي: تلخيص الشافي، ص 116.

[3] ملا علي: حاجة الناس إليه واستغناؤه عن الناس، منتديات يا حسين، http://www.yahosein.com .27/12/2013 – 22سا10د.

[4] علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي نور الدين: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: محمد عبد القادر احمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج9، ص202.

[5] حديث صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي ρبني الإسلام على خمس، رقم 8، ص 12.

[6] ابن خلدون: المقدمة، ص188.

[7] محمد بن يعقوب الكليني: أصول الكافي، ج1، ص172.

وترتب عن هذا الإيمان الشيعي القائل بالنص على إمامة علي تفضيله على سائر الصحابة، وأصبحت نقطة البدء في التشيع هي هذه القداسة الخاصة التي أضفاها عليه أتباعه، فكانت بين كونه وصيا ووليا وإماما ومهديا ونبيا وإلها[1].

-موقف السنة من الشيعة في دينية الإمامة

ولكن لم نقرأ في كتب السنة، - في حد علمي- أن الله شرع ستة عبادات، بل أن هذا القول الأخير المزعوم نَسْبُه لجعفر محمد بن علي زين العابدين، يتعارض وحديث الرسول ρ بني الإسلام على خمس...، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إذا قلنا أن الله فرض خمسا، فأخذوا أربعا وتركوا واحدا، وهو الولاية، فهل الولاية عبادة؟ فلو سلمنا جدلا أنها أمرا أو نصا من الله، فإننا عندئذ نصنفها في العقائد وليست العبادات، وهي –أي الإمامة أو الولاية- مدرجة عند مؤرخي الفكر الإسلامي، وأهل الاختصاص، ضمن مباحث أصول الدين لا أصول الفقه، وقد شغلت القسط الأكبر من علم الكلام.

ويبدو أن رأي الشيعة في القول أن اللطف في وجوب الإمام لا في إظهاره، فظلا عن تمكينه، غير مقنعٍ، إذْ كيف يمكن للعبد أن يتقرب من الطاعة ويبتعد عن المعصية عن طريق إمام ليس ظاهرا فحسب، بل غير متمكنٍ أيضا. وفي هذا المعنى يوجه صاحب المواقف نقدا للشيعة قائلا: «إنما يحصل اللطف بإمام ظاهر قاهر، وانتم لا توجبونه، فالذي توجبونه ليس بلطف، والذي هو لطف لا توجبونه»[2].

وفي نفس المعنى والسياق ينتقدهم الرازي(543هـ - 1149م/ 606هـ - 1209م) بقوله: «إن اللطف الذي قررتموه إنما يحصل من نصب إمام قاهرٍ سائسٍ، يُرجى ثوابه، ويُخشى عقابه، وانتم لا تقولون بوجوب نصب مثل هذا الإمام، أما الإمام الذي لا يُرى له في الدنيا لا أثر ولا خبر، فلا نسلم انه لطف البتة، فإذن الإمام الذي يمكن بيان كونه لطفا لا توجبون وجوده، والذي توجبون وجوده لا يمكن بيان كونه لطفا، فسقط الاستدلال»[3]، نلاحظ أن "الإيجي" قد انتقى نفس العبارات تقريبا التي استعملها "الرازي"[4] في نقده للشيعة في مسألة أن وجوب نصب الإمام لطف من الله.

وعلى نفس منوال الإيجي وفخر الدين الرازي، يستنكر "ابن تيمية" وجه اللطف أو الفائدة من وجود إمام غائب، لا وجود له إلاّ عند الشيعة، لا يحقق الغاية من وجوبه ووجوده، وإذا كان خائفاً من القتل فاختفى، فهو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه، فكيف يتسنى له الدفاع عن رعيته، والذب عن الأرض والعرض والدين...، ويقول "ابن تيمية" في هذا المعنى: « الإمام الذي تصفونه مفقود غائب ومعدوم لا حقيقة له عند سِوَاكم، ومثله لا يحصل به شيء من مقاصد الإمامة، بل الإمام الذي يقوم، وفيه جهل وظلم انفع لمصالح الأمة ممن لا ينفعهم بوجه، فان احتج بان الرعية لم تمكنه فهو ذنبهم، قيل إذا كان عاجزا مقهورا عن دفع الظلم عن نفسه فما الظن برعيته، وكيف يتم اللطف وهو عندكم خائف لم يمكنه الظهور خوفا من القتل...ولا فرق بين أن يخلق الله إماما معصوما

---

[1] علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2، ص20.

[2] الإيجي: ج3، ص397.

[3] الأربعين في أصول الدين، ج2، ص260.

[4] باعتبار أن الرازي (543هـ - 606هـ) سابق تاريخيا الإيجي (680هـ - 757هـ).

ولكنه غائب وبين إلا يخلقه فلا يكون ذلك واجبا عليه وحينئذ فلا يلزم وجوده، فالقول بوجوب وجوده دون تمكينه باطل»[1].

كما يرى "فخر الدين الرازي"أن وجود الإمام غير المتمكن من عدمه سيان، لأنه لا يجلب منفعة، كما انه لا يدفع مضرة، وما دامت إمكانية الوصول إليه متعذرة، فيتعذر الانتفاع به، ويصبح القول بوجوب نصبه لا جدوى منه. وفي هذا السياق يقول "الرازي": «إن الواحد منا إذا احتاج إلى هذا الإمام -غير المتمكن -ليستفيد منه علما أو دينا أو يجلب بواسطته إلى نفسه منفعة أو يدفع عنها مضرة، فلو أتى أي حيلة كانت، لم يجد منه البتة أثرا ولا خبرا، وإذا كان المقصود من نصب هذا الإمام إما منفعة دينية أو دنيوية، فالانتفاع به يعتمد على إمكان الوصول إليه، ولما تعذر ذلك، تعذر الانتفاع به، وإذا تعذر الانتفاع به، لم تكن في نصبه فائدة أصلا، فكان القول بوجوب نصبه عبثا»[2].

ويعتبر "ابن تيمية" أن الإمامة ليست لطفا إلهيا كما يزعم الشيعة، إذ يقول: «إن كان الله أوجب على الناس طاعتهم ولكن الخلق عصوهم، قيل لم يحصل في العالم لا لطف ولا رحمة، فالمنتظر لم ينتفع به من أقر به أو من جحده، وأما سائر الأئمة الاثني عشر - سوى علي -τ- فكانت المنفعة بأحدهم كالمنفعة بأمثالهم من أئمة الدين والعلم، وأما المنفعة المطلوبة من أولي الأمر فلم تحصل بهم، فما ذكر من اللطف تلبيس وكذب»[3]، فهذا القول - كما يبدو لي - منطقي، لأنه إذا كانت الإمامة لطفا، وجب أن العباد سيكونون مطيعين لأمر الله -I- في طاعة الأئمة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[4].

ولكن التاريخ والواقع أثبت أن كل إمام إلاّ وعصته جماعة أو فرقة، وقد قال مصطفى عبد الرازق في هذا السياق: «إن مقام الخلافة الإسلامية كان منذ الخليفة الأول، أبي بكر الصديق - τ -إلى يومنا هذا، عرضة للخارجين عليه المنكرين له، ولا يكاد التاريخ الإسلامي يعرف خليفة إلاّ عليه خارج، ولا جيلاً من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعا من مصارع الخلفاء»[5]، وعليه فالنتيجة المترتبة عن المقدمات السابقة هي أن ما ذكره الشيعة من لطف الهي غير صحيح.

-الصفات الواجب توفرها عند الامام لدى الشيعة

ولم يتوقف الشيعة في دفاعهم عن الطبيعة الدينية للحاكم أو الإمام، بقولهم انه معين من طرف الله، مُبلَغ بذلك من لدن رسول الله - ρ -بل أنهم اعتقدوا أن الإمام يتصف بفضيلة مهمة لا نجدها إلاّ عند الأنبياء، وهي

---

[1] الحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام الرفض والاعتزال (وهو مختصر منهاج السنة لابن تيمية)، تح: محب الدين الخطيب، وكالة الطباعة والترجمة، الرياض، السعودية، ط3، 1992، ص408.

[2] الأربعين في أصول الدين، ج2، ص258.

[3] الذهبي: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام الرفض والاعتزال، ص ص36-37.

[4] سورة النساء: الآية59.

[5] مصطفى عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، دراسة و وثائق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة العربية الجديدة، 2000، ص127.

العصمة، التي اعتبروها-أي الشيعة[1]- لطفا من ألطاف الله - I - وهنا نتساءل: هل العصمة لطف مطلق بحيث أن الإمام معصوم في الكبائر والصغائر معا؟ أم انه معصوم في الكبائر دون الصغائر، وبذلك تكون العصمة لطفاً نسبي ومحدود؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة يجدر بنا تحديد مفهوم العصمة: فالعِصْمة في كلام العرب تعني المَنْعُ، وعِصْمةُ الله عَبْدَه، هي أن يَمنعه مما يُوبِقُه. فعَصَمه يَعْصِمُه عَصْماً: منَعَه ووَقَاه. وفي التنزيل: ﴿لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلا مَنْ رَحِمَ﴾[2]، أي لا مَعْصومَ إلا المَرْحوم، والعَصْمة تفيد الحفظ، فيقال: عَصَمْتُه فانعَصَمَ، واعْتَصَمْتُ بالله إذا امتنعْتَ بلُطْفِه من المَعْصِية، والعاصمُ أي المانعُ الحامي[3]، وفي المصطلح العقائدي: «العصمةُ لطفٌ يفعلُهُ اللهُ تعالى بالمكلّف، بحيث تمنع منه وقوع المعصية، وترك الطاعة، مع قدرته عليهما»[4]، يعني انه لا يكون له حينئذٍ داعٍ إلى فعل المعصية وترك الطاعة مع القدرة عليهما.

فالعصمة بهذه الصفة ولكونها لطفٌ، فهي فعل الله جُبِل عليها المعصوم منذ ولادته، فهي صفة كامنة فيه بموجب ذلك النور الإلهي المنتقل في أصلاب الأئمة، دون نفي للحرية، مع استبعاد الإلجاء، يعني أن المعصوم ليس مجبراً على فعل الطاعة وترك المعصية، بل هو قادر على فعل هذين الممكنين المتعارضين[5]، فيفعل المعصية، كما باستطاعته تركها، وكذلك الشأن بالنسبة للطاعة فيمكنه أن يطيع كما يمكنه أن يمتنع عن القيام بها.

واتفقت الإمامية على أن العصمة لطف مطلق، بحيث أن الإمام لا يكون إلاّ معصوماً من الخلاف لله تعالى[6]، وأنه لا تجوز عليه الكبائر، بدليل أن الإمام احتيج إليه من أجل أن يكون المكلفون عند وجوده أبعد من فعل المعصية، وأقرب من فعل الطاعة، فلو كان الإمام غير معصومٍ لجازت عليه الكبائر، ولترتب عن ذلك وجوب وجود إمام يكون إماما له -أي للإمام غير المعصوم- وهذا الأخير يتطلب إماما له، وهكذا دواليك، وهو ما يؤدي إلى التسلسل، ووجود ما لا نهاية له من الأئمة، وهذا باطل[7].

ويضيف "الشريف المرتضى" دليلا آخر على عدم جواز الكبائر على الأئمة بقوله: « إن قولهم قد ثبت أنّه حجة في الشرع كقول الأنبياء، بل يجوز أن ينتهي الحال إلى أن الحق لا يعرف إلا من جهتهم، ولا يكون الطريق إليه إلا من أقوالهم»[8].

---

[1] شرطها الإمامية والإسماعيلية، عكس الزيدية التي لم تر ذلك، فهم يؤمنون بالعصمة باستثناء للأئمة الثلاث الأولين وهم علي بن أبي طالب والحسن والحسين بالإضافة لإيمانهم بعصمة النبي محمد ρ، ويرفضون مبدأ الغيبة وتوارث الإمامة ويؤمنون أن كل من تتوفر فيه شروط الإمامة بإمكانه الخروج ومواجهة ما يعتبرونه ظلما.

[2] سورة هود الاية43.

[3] ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص: 403، مادة «عصم».

[4] الشيخ المفيد (محمد بن محمد بن النعمان بن المعلم أبي عبد الله، العكبري، البغدادي): النكت الاعتقادية، تح: رضا المختاري، الناشر: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، مطبعة مهر، قم، إيران، ط1، 1992، ج10، ص37.

[5] احمد محمود صبحي: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشر، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1991، ص107.

[6] الشيخ المفيد (محمد بن محمد بن النعمان بن المعلم أبي عبد الله، العكبري، البغدادي): أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د-ط)، (د-ت) بيروت، لبنان، ص43.

[7] الشريف المرتضى: تنزيه الأنبياء، المطبعة: أمير، قم، إيران، ط1، 1954، ص22.

[8] المرجع نفسه، ص22.

ولكن هذا القول فيه قسط كبير من الذاتية – كما يبدو لي - لأنه أولا: مصادرة أو مسلمة، سلّم فيها "الشريف المرتضى" أن قولهم حجة في الشرع كقول الأنبياء، وان الحق لا يعرف إلاّ من جهتهم، ولا يكون الطريق إلى الحق إلاّ من أقوالهم، والمسلمة لا تلزم إلاّ صاحبها ومن نحى نحوه – كما هو معروف - وعليه فهي لا تلزم إلاّ "الشرف المرتضى"، وفرق الشيعة، وثانيا: مَنْ قال أن الحق يعرف بالرجال؟ فالعكس هو الصحيح، إذ الرجال يُعرفون بالحق، ودليلي على ما أقول هو: أنه لو كان الحق يُعرف بالرجال، لتعدد بتعددهم، وهذا باطل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكان الحق مُضَافٌ إليهم -أي للرجال- فالحق حق لأنه حق، وليس حق، لان الرجال يرونه حق.

ولأنّ الشيعة يقيسون الإمامة على النبوة، فإنهم يرون انه مادامت الكبائر والصغائر لا يجوزان على الأنبياء – عليهم السلام- قبل النبوة ولا بعدها، لأنه لو كان غير ذلك، لكان الأمر منفرا عن قبول أقوالهم، ولما في تنزيههم عن ذلك من السكون إليهم، وحصول الوثوق بهم، واطمئنان النفوس لهم.

فكذلك يجب أن يكون الأئمة منزهين عن الكبائر والصغائر، والعمد والخطأ، والسهو والتأويل والشُبه، قبل الإمامة وبعدها، لان حال الإمامة كحال النبوة[1]. فوظيفة الإمام وظيفة دينية صرفة، ما دامت الإمامة منصب إلهي كالنبوة، لا تستطيع الأمة منفردة أو مجتمعة اختياره، لجسامة مسؤولياته التي لا يتحملها إلاَّ هو، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ولكونه معصوما، فانه يكون الشخص الوحيد المقتدى به في العمل وفق الشريعة[2].

فمهامه دينية أساسية، فالنبي يبلغ الشريعة، والإمام حافظ لها، وحجة لها وفيها، وكما تلزم العصمة للمبلغ في محمد،وما يتعلق به، كذلك تلزم للحافظ في الحفظ وما يتعلق به[3]. وطبيعة المهام الموكلة والمفوضة للإمام جعلته جعلته عند الشيعة في مرتبة النبي، بل أعلى منه إذا كان هذا النبي ليس محمد ρ، وكان هذا الإمام هو علي τ.

ولذلك اعتبرت الشيعة الإمام مصدر التشريع بعد القرآن والسنة المؤكدة عن طريق أهل البيت، فلا يقبلوا إسنادا إلا عن طريقهم، وقد كان الإمام أعلى مرتبة من البشر، لاتصاله الدائم بالعلم الإلهي، فاستحق بذلك أن يكون الوارث الشرعي للعلم النبوي، وقد وصل إلى هذا المستوى بعلمه الوهبي لا الكسبي، إذ انتقل إليه العلم الغيْبِي، والمادة النورانية، بعد تسلسل طويل في أرواح الروحانيين من الملائكة والأنبياء، حتى وصلت محمدا ρ، ومنه إلى علي وفاطمة[4]. وفي هذا يقول "جعفر الصادق": «ورب الكعبة لو كنت بين موسى والخضر، لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لان موسى والخضر أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما كان حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله وارِثُه»[5]. وهذا ما يؤكد كما قلنا إن الشيعة يضعون علي τ فوق مرتبة مرتبة الأنبياء.

وقد كانت الإمامة تسير في انتقالها وفق قانون ثابت خطه الله في علمه السابق، ولم يتركها سبحانه وتعالى لنزوات ونزعات البشر، وإلاّ فسدت الشريعة، بل انه حفظها بإمامٍ معصوم حسب زعم "الصادق"، الذي يقول في هذا الشأن: «إن الله تعالى أوضح بأئمة الهدى من أهل بيتنا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم عن

---

[1] الشريف المرتضى: تنزيه الأنبياء، المطبعة: أمير، قم، إيران، ط1، 1954، م س، ص ص22-23. و ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة،ج 7، ص12.

[2] المظفر محمد رضا: عقائد الإمامية، ص75.

[3] محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط4، 1989، ص368.

[4] علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2، ص223.

[5] محمد بن يعقوب الكليني: أصول الكافي، ج1، ص56.

باطن ينابيع علمه، فمن عرف واجب حق إمامه، وجد طعم حلاوة إيمانه، وعلم فضل طلاوة إسلامه، لان الله نصب الإمام علما لخلقه، وجعله حجة على أهل مواده وعالمه»[1].

ولذلك حاول الشيعة الإثنا عشرية تخريج قول علي زين العابدين في المعصوم بأنه: هو من اعتصم بحبل الله المتين، المتمثل في القرآن الذي سيظل متمسك به إلى يوم الدين. فالله يعصم الأئمة من الذنوب بسبب اعتصامهم بالقران، الذي سيظلون يعملون بما جاء به ويعرفون معانيه[2].

-أدلة الشيعة في قولهم بعصمة الأئمة

وعندما اعتقد الشيعة أن الإمامة ذات طبيعة دينية، باعتبارها لطف من الله، وان الإمام معصوم، حتى يبرروا أن اختيار الله أفضل وأفيد وأضمن لاستقرار وامن الأمة... تُرى ما هي حججهم في قولهم بعصمة الأئمة؟

لقد اعتمد الشيعة في تبريرهم لعصمة الأئمة على حجج عقلية وأخرى نقلية، نذكر منها: الحجج العقلية:

لو كان الإمام غير معصومٍ، لكان محتاجا لإمام غيره، فيلزم الدور أو التسلسل. وبيان الملازمة أن المقتضي لوجوب نصب الإمام تجويز الخطأ على الرعية، فلو كان ذلك يقع من الإمام لاحتاج إلى إمام آخر، وهذا الأخير يحتاج إلى إمام آخر[3]، وهكذا نتسلسل في البحث عن الإمام المعصوم، أو بلغة أرسطو حتى نصل إلى العلة الأولى. أما كون انتفاء العصمة مقتضية للدور، فذلك لحاجة الإمام إذا لم يكن معصوما للرعية لترده إلى الصواب، مع حاجتها إليه للإقتداء والائتمام به.

وقد يقال لِمَ لا يجوز أن يكون خوف الإمام من العزل سببا موجبا لامتناع

إقدامه على الخطأ[4]؟ والجواب هو: انه لو سلمنا جدلا امتناعه عن الخطأ، عمدا وجهرا، ولكن كيف شأنه مع السهو والغفلة والنسيان وارتكاب المعاصي سرًّا؟ فجواز الفساد في إمامته لا مفر منه.

ولكن هذا الدليل مبني على مصادرة، مفادها أن الحاجة إلى إمام معصوم لجواز وقوع الخطأ على الأمة، والإجماع ليس محل ثقة لدى الشيعة، وهذه المصادرة لا تُلزم إلاّ الشيعة، وبالمقابل فان أهل السنة يعتبرون اجتماع الأمة على الخطإ مستحيل، وذلك مصداقا لقوله ρ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[5].

ونلاحظ أن الشيعة استقت دليل التسلسل هذا، من دليل وجود الصانع، أو العلة الأولى عند أرسطو، فكيف بها تأخذ بهذا الدليل وتناقض مبدأً أساسيا من مبادئ المنطق الأرسطي؟ ألا وهو: صدق الجزئيات لا يؤدي بالضرورة إلى صدق الكليات، فكيف جوزوا الخطأ على الإجماع؟ بحجة انه إذا جاز الخطأ على الواحد والاثنين والثلاثة، فان الكل ليس إلاّ مجموع هؤلاء الأفراد الذين يجوز عليهم الخطأ.

---

[1] خطبة الإمام الصادق – عليه السلام - عند استلامه مهمّة الإمامة، المصدر :غاية المرام وحجة الخصام، السيد هاشم البحراني. www.alhodacenter.net/masomeen/sadeq/index.php 2014/01/25، 00سا،26د

[2] علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج2، ص ص225-226.

[3] العلامة الحلي (الحسن بن يوسف بن المطهر): منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تح: عبد الرحيم مبارك، مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية، مشهد المقدسة، ايران، (د-ط)، 1959،ص406.

[4] العلامة الحلي: الألفين الفارق بين الصدق والمين، مكتبة الألفين، الكويت، (د-ط)، 1985، ص69.

[5] أخرجه أبو داود في سننه،كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، حديث رقم 4253، وأخرجه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم،حديث رقم3950.

فالأمة ليست مجموع أفرادها، فالواحد عاجز على قتال العدو، لكن إذا اجتمع عدد من الأفراد قدروا، وكما أن السهم أو العصا الواحدة يكسرها الإنسان، ولكن بضم السهام أو العصي يُستعصى عليه ذلك[1]. لهذا قال رسول الله ρ: «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فان الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد»[2]، فمن بين معاني الجماعة في هذا الحديث: الحق، فقوله عليكم بالجماعة أي عليكم بالتمسك بالحق، وهو المأخوذ من أدلة الشريعة المطهرة، ويؤكد هذا قول سيدنا عبد الله بن مسعود[3] τ: «الجماعة ما وافق الحق وان كنتَ وحدك»[4]. وهذا ما يعني أن الجماعة أو إجماع أهل التواتر على الرواية، يمتنع عنده الكذب، أي لا يكون إلاّ حقاً.

ومن أدلة الشيعة العقلية قولهم: لو وقع من الإمام الخطأ – أي كان غير معصومٍ- فإما أن يجب الإنكار عليه فيصبح منهيا بعد كونه ناهيا، كما يضاد حاله هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[5]، فالآية تشير إلى كونهم مُطاعين لا مُطيعِين.

كما يلزم بوجوب الإنكار عليه الدور من جهة توقّف زجر الإمام على زجر الرعية، وزجر الرعية على زجر الإمام. ويلزم ارتفاع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو ممتنع لقوله ρ: «من رأى منكم منكرا فلينكره بيده، ومن لم يستطع فبلسانه، ومن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[6]، ثم كيف يأمرنا الله بطاعة الأئمة وهم غير معصومين؟ فإذا كانوا غير معصومين، جاز عليهم الوقوع في الخطايا والمعاصي، وإذا كانوا كذلك، وجب على الرعية عصيانهم، مصداقا لقول رسول الله ρ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[7]. ومن هنا يحدث التعارض بين وجوب وجوب طاعة أولي الأمر، وعدم طاعة كل من يدعونا إلى إتيان معصية حتى ولو كان هذا الآمر إماما. ولتفادي هذا التناقض، وجب التسليم بعصمة الأئمة.

ثم أن حاجة الأمة لإمامٍ معصومٍ، يعلمها التفسير الحق، ويعرفها القران الذي أنزله الله على رسوله، مرده إلى أن الأحكام متجددة، والأحوال متغيرة، والقران لم ينزله الله لنعلمه فحسب بل لنعمل به، ومن هنا تطرح إشكالية كيفية علمه – أي القرآن – العلم الصحيح، وكيفية العمل به بشكل لا يتعارض ومقاصد الشرع، ومآلات الشارع، ومن هنا كان الاجتهاد من طرف العلماء في تفسيره وتأويله ومحاولة تنزيله على ارض الواقع.

لكن ما حدث هو حصول التناقض والتعارض بين الفرق، والعلماء من عصر لآخر وفي العصر الواحد، ثم إن القرآن نفسه فيه من الآيات ما هو محكم لا يحتاج إلى تأويل، ومنها ما هو متشابه، تبدو الآيات فيه متناقضة، فبعضها يدل على التشبيه، ومنها ما يدل على التنزيه، ومنها ما يفيد أن الإنسان خالق لأفعاله، ومنها ما يدل على أن أفعال العباد بقضاء الله وقدره، وإرادته ومشيئته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن في القرآن ما يدعو إلى

---

[1] الذهبي: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام الرفض والاعتزال، ص549.

[2] أخرجه أحمد في مسنده والترمذي والحاكم في المستدرك عن عمر بن الخطاب حديث رقم 111، ورقم 2091 على التوالي.

[3] صحابيٌ جليلٌ، فقيه الأمة، وأحد أوائل المهاجرين حيث هاجر الهجرتين وصلى على القبلتين، وأول من جهر بقراءة القرآن .تولى قضاء الكوفة وبيت المال في خلافة عمر وفي السنوات الأولى من خلافة عثمان. /عبد الستار الشيخ: عبد الله بن مسعود، دار القلم، دمشق، سوريا، ط3، 1999، ص ص42،45.

[4] رواه الإمام البيهقي في كتاب المدخل.

[5] سورة النساء: آية 59.

[6] صحيح الترمذي، رقم: 2172

[7] مسند أحمد ج5، ص66

التساؤل: مثل تكرار بعض الألفاظ كما هو في سورة الرحمان ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، والتكرار في سورة الكافرون ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾، ثم اختلاف المسلمين في «بسم الله الرحمان الرحيم»، أهي آية من كل سورة؟ بل أن بعض المسلمين من يلحق بالسور آية الرجم: ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾[1]، وكل عالم أو مفسر، أو مؤولٍ يعتقد أنه على حق، وأن غيره ليسوا على حق فحسب، بل هناك من يعتقد أن من يخالفه الرأي، هو مخالف للإسلام. ولهذا وجب التسليم بإمام معصوم موحدٍ للرؤى والفهومات والتفسير الذي يفيد اليقين، والتأويل الذي يرد المشبه محكم.

إن الملاحِظ لهذا الدليل الخاص بالأحكام المتجددة التي تحتاج لإمام معصوم، يكتشف أن الشيعة قد بالغوا في تصوير الاختلاف بين المفسرين، والتاريخ أثبت أنهم – أي المفسرين – لم يختلفوا في الأصول العامة للدين، كالتوحيد والنبوة. كما أن وجوب احتياج المسلمين إلى إمام معصوم لتفسير القران كما يزعمون، يتطلب منه تفسيره تفسيرا يفيد اليقين بشكل مطلق لا يختلف فيه اثنان، ويكون معبرا عن المسلمين جمعاء، وليس ناطقا باسم فرقة على التحديد دون غيرها، ولا مفسرا بمنظورٍ ضيق، يعبر عن الشيعة دون غيرهم. وهذا ما حدث بالفعل ل"أبي جعفر علي بن إبراهيم القمي"[2](ت307هـ -919م) في كتابه «نوادر الحكم»[3].

ومن أدلة الشيعة على عصمة الإمام كما يزعمون هو أن الغرض من نصبه انقياد الأمّة إليه وامتثال أوامره، وهذا ما هو متضمن في مفهوم الإمام، الذي يعني الشخص المُؤتم والمُقتدى به، فلو وقعت منه المعصية لزم التنفير منه وسقوط محله من القلوب، وذلك مناف لغرض نصبه، وعليه وجب الإقرار بعصمة الإمام من أجل رفع التناقض.

فإذا جاز الذنب عليه، نكون أمام أمرين: أولاهما الإقتداء به طالما انه إمام، لان الله أمرنا بطاعة أولي الأمر، وفي هذه الحالة يكون الله قد أمر بالذنب، وهو محال على الله I، ثانيهما عدم الاقتداء به، وهنا يفقد الإمام الغرض من نصبه، كما يفقد مفهومه[4]. وعندما يجوز الذنب على الإمام ويُقدم على المظالم مثل سفك الدماء، واستباحة الفروج، وجب على الرعية منعه عن ذلك، ولكن كيف يمكنها –أي الرعية – منعه، هل يتصدون له جماعة، أم يقاومونه فرادى؟

وإذا حاولوا منعه بشكل جماعي فإنهم عاجزون على ذلك لاستحالة قدرتهم على الاتفاق أو اتخاذ موقف موحد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، خوف كل واحد من الرعايا على إظهار الإنكار على الإمام، لأنه قد يتفق

---

[1] فخر الدين الرازي: نهاية العقول في دراية الأصول، دراسة و تح: صلاح محمد عبد الرحمان الجمالة، دار التأليف والنشر السلطانية، مسقط، عُمان، 1991،ص231.

[2] هو أبو حسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، من أعظم رواة الشيعة في القرن الثالث الهجري وهو من أصحاب الإمام الحسن العسكري صلوات الله وسلامه عليه ومن مشايخ ثقة الإسلام الكليني، وكان يتميز بسعة العلم وكثرة التصانيف ومعتمد الأصحاب. ولد في عائلة معروفة بتدينها وتقواها وإيمانها العميق وبعمق ولائها لأهل البيت النبوي صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وكان والده رأس من رؤوس الشيعة ووجه من وجوههم وهو من كبار الرواة وكان يسمى شيخ القميين وقد حكى الشيخ الطوسي والشيخ النجاشي وغيرهما من وجوه الإمامية أنه أوّل من نشر أحاديث الكوفيين بقم المقدسة. توفي سنة 307هـ الموافق 919م وقيل غير ذلك (موقع هدى القرآن http://hodaalquran.com 20-02-2013/22سا-39د.)

[3] فخر الدين الرازي: نهاية العقول في دراية الأصول، ص235.

[4] فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، ج2، ص434.

البعض مع الإمام في ذلك الفعل القبيح، ويترتب عن هذا سهولة استئصال المعارض له. وان حصل الخوف لكل واحد من الرعية، ترتب عنه امتناع أو استحالة اتفاق الجماعة على منع الإمام من ارتكاب المعاصي والذنوب.

أما إذا حاول كل فرد على حِدى منع الإمام من ارتكاب المعاصي، فان هذه العملية مآلها الفشل كذلك[1]. لان الفرد الواحد من المجتمع عاجز على مقاومة والٍ، فكيف يستطيع الوقوف أمام إمامٍ يتحكم في ولاة كُثر. كما أن الإمام نُصِّب من أجل أن يقرب الناس من الطاعة ويبعدهم عن المعصية، فإذا قام كل فرد بهذه المهمة، نتج عن ذلك أن الواحد يزجر الآخر، وهذا الآخر يزجر آخر، مما يؤدي إلى تكثير الفواحش، مع أن المقصود من نصب الإمام تقليلها، مما يؤدي إلى الفوضى واللاسقرار. ولتفادي هذه التناقضات، وجب التسليم بعصمة الإمام[2].

دائما نلاحظ أن الشيعة يبالغون في تصوير قوة وقدرة الإمام المعصوم والتهويل له – حسب زعمهم كما قلنا- ويُهوِنون من إرادة وعزيمة الرعية، فلو سلمنا برأي الشيعة هذا، لما وجدنا في التاريخ قيام ثورة، ولما قرأنا عن الانقلابات، واغتيالات الحكام. وحتى وإن سلمنا جدلا أن الإمام معصوم، فإنه في تفويضه للوزارة والإدارة والقضاء لبعض الناس غير المعصومين، فسيصدر عنهم مظالم شتى، وكيف يمكن للإمام أن يتدارك هذه المظالم خاصة إذا كانت قتلا؟ كما أن التاريخ قد بين لنا بان علياً τ، لم يوفق في دفع معاوية بن أبي سفيان عن الأمر رغم ما كان معه من جنود كُثر، فما بالك لو كان لوحده، وعساكره غير معصومين، فربما اقترف بعضهم معاصي لم تكن بالتأكيد أوامر من أمير المؤمنين.

فوجوب المتابعة لا تقتضي العصمة، لان المفتي عند الشيعة يجب على العامة متابعته رغم انه ليس معصوما، كما يجب على العبد طاعة سيده، والابن طاعة أبيه، والزوجة طاعة زوجها، رغم أن العصمة لم تجب لواحدة من هؤلاء المذكورين[3].

وإذا كانت الإمامة واجبة، هذا يعني أن الأمة لا يمكنها أن تكون معصومة، لأنها لو كانت غير ذلك – أي كانت معصومة - لكانت في غنى عن الإمام، فلو سلمنا أن الأمة رغم عصمتها تحتاج إلى إمام، لوجب علينا التسليم كذلك، بان الأنبياء رغم علمهم وثبوت عصمتهم، يحتاجون إلى الدعاة والأئمة، وهذا ما لم يحدثنا عنه التاريخ، كما أن القول بأن مجموع الأمة عند الذين يعتقدون بحجية الإجماع، فان حجية كل الأمة غير ثابت بالعقل، بدليل أننا نرى اليهود والنصارى رغم كثرتهم، إلاّ أنهم متفقون على الباطل. لذلك وجب الاعتقاد بان هناك أشخاص معينون من طرف الله، معصومون قادرين على حفظ الشريعة من التغير والتبديل، متكفلين بنقلها إلى جميع المكلفين إلى يوم الدين[4].

لم يكن هذا الدليل ليقنع أهل السنة، وخاصة الرازي، إذْ يرى أن المعصوم إذا كان في غير حاجة إلى الإمام، فلماذا كان علي τ في حاجة إلى الرسول ρ؟ فإذا قلتم أن أمير المؤمنين لم يكن في حاجة إلى النبي، كان هذا خروجا

---

[1] منطقيا إذا كان الحكم على الكلي صادق، فانه يصدق بالضرورة على الجزئي، فصدق الكليات يؤدي بالضرورة إلى صدق الجزئيات (قانون التداخل بين القضايا المتقابلة)، وواقعيا إذا كانت الجماعة فاشلة في التصدي للإمام، فكيف يمكن لفرد منها النجاح في إظهار الإنكار ومنع الإمام من القيام بالأفعال الشريرة؟

[2] بن المطهر الحلي: الألفين الفارق بين الصدق والمين، ص42.

[3] فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، ج2، ص268.

[4] نفس المرجع، ج2، ص433.

عن الدين، وإذا قلتم انه لم يكن معصوما، فإن هذا يبطل مسلمتكم القائلة أن الإمام معصوم بشكل مطلق من المهد إلى اللحد[1].

وعصمة الأمة دون الإمام مع حاجة كل منهما إلى الآخر لا تفيد الدور أو الحلقة المفرغة مثلما يزعم الشيعة، كما أن الإمام عند الشيعة معتصم بالقرآن، فهو في حاجة إليه، والقران مادام مجملاً في رأيهم –أي الشيعة – فهو في حاجة إلى مفسر وهو الإمام، فلماذا لا يفيد هذا الدور؟ أن العلاقة بين الأمة والإمام هي علاقة تضايف[2]، فلا يوجدان إلا معا، فلا معنى للإمام إنْ لم يؤمّ الأمة، فهو إمام من؟ ولا بقاء واستمرار للأمة إذا لم يؤمها إمام.

ويستعمل الشيعة في الدليل التالي برهان بالخلف، يبطلون فيه نقيض القضية المتمثل في اعتبار الإمام غير معصوم لكي يثبتوا صحة القضية، وهي أن الإمام معصوم كما يزعمون. ومحتوى هذا الدليل هو: إذا كان الإمام غير معصوم فهو ظالم، ولا واحد من الظالم بصالح للإمامة، إذن فلا واحد من غير المعصوم بصالح للإمامة. هذا قياس حملي من الشكل الرابع، حده الأوسط: ظالم. أما مقدمته الصغرى، فهي: لا واحد من الظالم بصالح للإمامة، وهي صحيحة لسببين: الأول: أن الظالم واضع للشيء في غير موضعه، وغير المعصوم كذلك، إذ غير المعصوم مخطئ، والخطأ عدم الإصابة، وعدم الإصابة وضع الشيء في غير موضعه الصائب، وهو الظلم. والثاني:

إن الظلم كمفهوم يصدق على أشياء كثيرة، كالقتل والسرقة والاحتيال والنصب، وأعظم هذه الظلمات الشرك بالله، لقوله تعالى: ﴿إن الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[3]. وكل معصية تؤول في الحقيقة إلى الشرك، فالله إذا أمر عبده، فإما أن يطيعه أو لا، فإذا لم يطعه، اتبع هواه، وإتباعه هواه، يعني اتخاذه له إلها، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[4]. فيكون قد جعل مع الله إلها آخر، وهو الهوى، فيتحقق منه الشرك[5].

وأما المقدمة الكبرى وهي: «إذا كان الإمام غير معصوم فهو ظالم»، فهي صحيحة كذلك، لقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إني جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[6]. والمراد والمراد بالعهد، عهد الإمامة لدلالة صدر الآية على ذلك، ﴿إني جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾.

نلاحظ أن الشيعة ينطلقون من مسلمات لا يؤمن بها سواهم، والمطلوب هو إثباتها، لإقناع خصومهم أو معارضيهم، فهم بهذه الكيفية يرتكبون مصادرة على المطلوب إذْ يسلمون بقضية مبتدئين بها ليصلوا إليها في النتيجة، فهم ينطلقون منها ليصلوا إليها، فتكون البداية هي نفسها النهاية، وهذا ما يسمى أيضا بالحلقة المفرغة، le cercle vicieux. فقولهم في المقدمة الكبرى: «إذا كان الإمام غير معصوم فهو ظالم» فهو حكم متعسف، لأنه ليس بالضرورة كل إمام غير معصوم ظالم، فقد يكون مظلوما، -تحتمل الأمرين - فهذه مصادرة، وقد تكون مصادرة على المطلوب، والنتيجة التي وصلوا إليها في هذا القياس هي: «لا واحد من غير المعصوم بصالح للإمامة». وهذه مصادرة وقد تكون مصادرة على المطلوب كذلك، إذْ كان الأحرى بهم أن يبرهنوا على هذه النتيجة.

---

[1] فخر الدين الرازي: نهاية العقول في دراية الأصول، ص435.

[2] كعلاقة الأبوة والبنوة، فلا يمكن أن يكون الرجل أبا إلا إذا أنجب ولدا، ولا يمكن أن يوجد ولدٌ إلاّ إذا كان له أبا سواء شرعي أو غير ذلك.

[3] سورة لقمان: آية 13.

[4] سورة الفرقان: آية 43.

[5] فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، ج2، ص267.

[6] سورة البقرة: آية 124.

وقد برروا عدم صلاحية الظالم للإمامة من خلال اعتبار: «الظالم واضع للشيء في غير موضعه، وغير المعصوم كذلك. لكن غير المعصوم، قد يضع الشيء في غير موضعه، وقد يضعه في موضعه. فليس هناك ضرورة بين عدم العصمة ووضع الشيء في غير موضعه[1]، بل هناك احتمال فقط.

أما السبب الثاني الذي برروا به عدم صلاحية غير المعصوم للإمامة باعتبار أن الشرك من مصاديق الظلم، وعليه: «وكل معصية تؤول في الحقيقة إلى الشرك»[2] –كما يزعمون – وهذا حكم معمم ومتعسف أيضا، فهل كل ظلم شرك؟ وإذا كان كذلك فان كل ظالم لا يغفر له لان الله لا يغفر لمن يشرك به مصداقا لقوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما﴾[3]، فإن سلمنا بما يعتقد الشيعة في أمر الظلم والشرك، فأين الحلم والمغفرة من الله؟ وما جدوى التوبة من العباد إذا كان كل ظلم شرك، وكان كل شرك لا يغفره الله.

وما يثبت أن الإمام معصوم، وان الإمامة لا تكون إلاّ بالنصب من الله، هو أن الإمامة إذا ما قورنت بالقضاء والإمارة، تعتبر من أعظم الولايات، فإذا كان الفرد عاجزا على تسيير المناصب النازلة الأقل شاناً، مثل الوزارة والإمارة فكيف تكون له القدرة على تولية أعظم المناصب وهي الإمامة، فالإمام إذا هو الشخص الوحيد القادر على العزل والتولية والحل والعقد، ولا يمكن لغيره أن ينفذ عليه أي حكم مما شملهم من طَرَفه، وحتى الذين يقال عنهم أهل الحل والعقد –كما هو عند السنة – هم عاجزون على أن يتصرفوا في أبسط الأمور، أو يتولوا المناصب النازلة، مثل القضاء والإمارة، ومنه إذا كانوا عاجزين على أقل الأمور وأقل المراتب والأشخاص، فهم أعجز على الإمام والإمامة. ولا يمكن لشخص أن يتسيد بشكل مطلق، وتكون له السلطة التامة على أهل المشرق والمغرب، ما لم يكن معصوما[4].

ولكن ما يزعمه الشيعة في هذا الأمر لا يعدو أن يكون مجرد أفكار وتصورات لا تخرج عن الآمال والتصورات التي يتمنى الشيعة تحقيقها، فهي إذن نوع من اليوتوبيا الشيعية التي تحاول أن تقفز على الواقع، أو تتمنى أن تفتح أعينها لترى الخلافة الأموية أو العباسية قد أفلت. ثم إن السلطة بيد الرعية وهي صاحبة القول في عزل الإمام إن خالف شرع الله.

يواصل متكلمو الشيعة أدلتهم العقلية على عصمة الإمام بقولهم أن الله تعالى يحب أن يكون عباده من أهل الإحسان، وذلك مصداقا لقوله: ﴿إِن اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[5]. وكمال الإحسان لا يكون إلاّ بمعرفة الطاعات والمعاصي، وبفعل الأُولى والقرب منها، والامتناع عن الثانية والبعد عنها، وهذه الخصال موقوفة على المعصوم، لان غيره غير كاف في ذلك، ولجواز أن يقرّب غيرُ المعصوم مما ينبغي التبعيد عنه، ويبعِّد عمّا ينبغي التقريب منه، لأنه غير معصوم، ومادام كذلك، فيمكن أن يعتقد ما هو غير حقٍ حقاً، فيرغب الناس فيه، ويقربهم منه، ويمكن أن يعتقد ما هو غير باطلٍ باطلاً، فينفر الناس عنه، ويبعدهم عنه.

---

[1] فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، ج2، ص268

[2] نفس المرجع، ج2، ص268.

[3] سورة النساء : الآية48.

[4] فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، ج2، ص 269.

[5] سورة البقرة: آية 195.

ولمّا كان الله - تعالى - فاعلا مختارا، وهو القادر، وقد حصل الداعي لخلق المقرّب المبعد لطفا بعباده، ليكونوا من المحسنين، ولم يكن هناك مانع من ذلك، وجب عليه تعالى فعله[1]. لذلك فالإمام حجة الله على خلقه، أراد به الله أن يبلغ شرعه لعباده، فهو حجة ليس لكونه إماماً، لان بعض الخلفاء ادَّعوا الإمامة، ولكنهم كانوا فجرة وخطائين، فلم يصح بذلك الاقتداء بهم، ولم يكن لأوامرهم صدى ولا طاعة[2]، بل كان الإمام حجة لأنه معصوم، فلا يكون للناس عذر في العصيان، قال الله I: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[3]. فهذه الآية الشريفة قد قطعت العذر على الناس أجمعين في تحديدها الإطلاقي لبعثة الرسل عامة وخاصة إلى البشرية كحجج إلهية قائمة في وقتها وما بعد وقتها إتماما للحجة البالغة لله على الناس أجمعين. أما لو كان الإمام غير معصومٍ لجاز للمكلف أن يبرئ عذره، وأن لا يثق في قول الإمام، ولا يتيقن من صحته.

ورغم أنَّ هذه الآية تتحدث عن الأنبياء والرسل، إذْ أرسل الله رسله إلى عباده مبشرين ومنذرين، لئلا يحتج من كفر به وعبد الأنداد من دونه، أو ضل عن سبيله، فقطع الله حجة كل مبطل ألحد في توحيده وخالف أمره، إعذارا منه بذلك إليهم، لتكون لله الحجة البالغة عليهم وعلى جميع خلقه.

إلاّ أن الشيعة اعتبروا أن نصب الحجة الإلهية على الناس في كل زمان سواء تحققت تلك الحجة بوجود الرسل والأنبياء في وقتهم أو من بعدهم عن طريق الوصاية بالإمامة من الله تعالى ورسوله. وفي هذا الشأن يقول علي بن أبي طالب: «ولم يخلِ الله خلقه سبحانه من نبي مرسل أو كتاب منزل أو حجة لازمة أو محجة قائمة»[4].

-الأدلة النقلية في إثبات العصمة للأئمة

ولم يؤسس الشيعة نظرية العصمة على العقل فحسب، بل راحوا يستندون على نصوص قرآنية ونبوية، شانهم في ذلك شان الكثير من الفرق الإسلامية التي تريد أن تعطي لمذهبها واعتقاداتها بعدا دينيا يرتبط مباشرة بالكتاب والسنة، فمن الآيات التي استدل بها الشيعة على عصمة الأئمة:

الآية الأولى – قوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾[5]. فالآية جواب من الله على طلب إبراهيم -υ - أن يجعل الإمامة في ذريته[6]، فكل من كان مذنبا فهو ظالم، وعليه لا يستحق أن يكون إماما، لان الإمام لا يكون إلاّ معصوما[7]، فهذه الآية وان كانت ظاهرة ظاهرة في الخبر أنه لا ينال عهد الله بالإمامة ظالما، ففيها إعلام من الله لإبراهيم الخليل -υ - أنه سيوجد من ذريته من هو ظالم لنفسه.

---

[1] حسن بن يوسف بن المطهر الحلي: الألفين الفارق بين الصدق والمين، م س، ص76.

[2] قال تعالى: ﴿ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وانتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون ﴾/ سورة البقرة: الآية 44.

كما يقول الشاعر أبو الأسود الدؤلي: لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله... عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

[3] سورة النساء : الآية 165

[4] المشهدي (الميرزا محمد): تفسير كنز الدقائق، تح: الحاج آقا مجتبي العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، (د- ط)، 1986، ج2، ص689

[5] سورة البقرة: الآية 124.

[6] التستري (نور الله الحسيني المرعشي): إحقاق الحق، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران، (د-ط)، (د-ت)، ج2، ص396.

[7] الرازي: الأربعين في أصول الدين، ص436.

ولكن الآية تدل كما يرى "الرازي" على أن لا يكون الإمام مشتغلا بالذنب، وأما وجوب عصمته فلا[1]. وهل غير المعصوم يكون بالضرورة ظالما؟ وهل غير الظالم يكون بالضرورة معصوما؟ فاستدلال الشيعة بالآية السابقة الذكر، زعما منهم أن إمامة أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما- باطلة لأنهما كانا مشركيْن في الجاهلية. ونسوا أن الإسلام يَجُبُّ ما قبله، وان الله I لم يقل: لا ينال عهدي من كان ظالما، وإنما نفى ذلك عَمَّن كان موصوفا بصفة الظلم والاسم لازم له باق عليه[2]. فالشيعة لا يفرقون في استدلالهم بهذه الآية بين معنى العدالة والعصمة، فالآية تشترط للإمامة في الدين العدالة، ولهذا يقول "القرطبي": «استدل جماعة من العلماء بهذه الآية على أن الإمام يكون من أهل العدل والإحسان والفضل مع القوة على القيام بذلك»[3].

والظالم في عرف الناس هو الذي يعتدي على حق الآخرين ويظلم الناس، دون أن يقوم بواجبات اتجاههم. حتى الشرك الذي أطلقَ عليه القران وصفَ الظلم الكبير إنما كان كذلك لأنه تعدٍّ على حق الله في عبوديّة عباده له وحده. فـالظالم نقيض العادل وليس نقيض المعصوم، فعندما يكون الإمام عادلاً يعني الالتزام بالحق ورعاية حقوق الناس، وإذا أردنا أن نرفع سقف معنى العدالة إلى مستوى أعلى يمكننا أن نضيف إليه عدم ارتكاب الذنوب عن عمدٍ وإصرار، وعندئذٍ فان أقصى ما تثبته الآية المذكورة هو عصمة الأنبياء الذين وصلوا إلى مقام الإمامة من ارتكاب الذنوب عن علمٍ وعمدٍ، فقط لا غير. لكننا إذا أخذنا كلمة الظالمين في الآية على المعنى العام والواسع المطلق للظلم فأدخلنا فيه من ارتكب ظلماً بحق نفسه أيضاً، فإننا سنبعد سيدنا موسى - υ - مثلاً عن مقام النبوة والإمامة ورئاسة بني إسرائيل رغم انه ارتكب ظلماً بحق نفسه كما نصّت عليه الآية السادسة عشر من سورة القصص[4]

الآية الثانية – يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[5]، خصَّ الشيعة عليًا وفاطمة والحسن والحسين – ψ- بهذه الآية، وأخرجوا زوجات النبي – ρ - منها، واستدلوا بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: «خرج النبي – ρ - ذات غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود فجاء الحسن – τ- فأدخله معه، ثم جاء الحسين فأدخله معه ثم جاءت فاطمة – رضي الله عنها – فأدخلها معه ثم جاء علي – τ- فأدخله معه ثم قال – ρ- إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا»[6]، يرى الحلي أن الآية نزلت في علي، وفاطمة، والحسن، والحسين[7].

نلاحظ أن الشيعة قد اقتطعوا هذا الجزء من الآية، وأخرجوه عن سياقه العام، وكأنه – أي هذا الجزء من الآية – لا صِلة له بما قبله وما بعده، والسبب في ذلك لعلم الشيعة أن الآية تتحدث عن زوجات النبي - ρ- وكلها

---

[1] الأربعين في أصول الدين، ص436.

[2] أبو بكر أحمد بن علي الجصاص: أحكام القران، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، (د-ط)، 1992، ج1، ص72.

[3] الجامع لأحكام القران، والمبين لما تضمن من السنة وأحكام الفرقان، اعتنى به وصححه: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، (د-ط)،2003، ج2، ص109.

[4] ﴿قَالَ رَبِّ إني ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْلِي فَغَفَرَلَهُ انهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ /سورة القصص الآية 16.

[5] سورة الأحزاب: الاية33.

[6] صحيح مسلم، ج4|رقم:1883.

[7] نهج الحق وكشف الصدق، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط3، 1986، ص173.

كما يقول القرطبي: «من قوله تعالى ﴿يا أيها النبي قل لأزواجك﴾ إلى قوله ﴿ إن الله كان لطيفا خبيرًا ﴾ مُنسق بعضها إلى بعض فكيف صار في الوسط كلاما منفصلا لغيرهن»[1].

ويمكننا أنْ نتساءل: كيف استدل الشيعة بالآية على عصمة أصحاب الكساء و حديث الكساء يذكر السيدة فاطمة - رضوان الله عليها - كأحد الأطراف الذين نزلت فيهم الآية، والإمامية يقولون بان الله - عز وجل - أضفى على الأئمة صفة العصمة لاحتياج المهمة المناطة بهم لذلك، وهي إمامة الناس وتحكيم شرع الله، والسؤال : إذا كان الأمر كذلك، فهل السيدة فاطمة من الأئمة لكي تُضفى عليها صفة العصمة؟ ولو إننا قبلنا عصمة الأئمة دون أن نناقشها، فان ما لا يمكن تقبله عقلاً وشرعاً أن يتصف بالعصمة من ليس بنبي ولا حتى إمام.

الآية الثالثة التي يستدل بها الشيعة: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[2]، ويعتقدون أن أهل الذكر يقصد بهم الأئمة، فالذكر هو الصيت والرفعة والشرف، وقد روى "الطبري" في تفسيره عن جابر الجعفي قال : لما نزلت الآية: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، قال علي - τ -: «نحن أهل الذكر»[3].

ولهذا عندما يفسر البياضي (791هـ -877/1437هـ -1526) هذه الآية يقول: «يقصد بأهل الذكر محمداً وعلياً وفاطمة والحسن والحسين، وهم أهل العلم والعقل والبيان»[4]. والدليل على أن القصد من الآية عصمة الأئمة، هو انه لو لم يكن الإمام معصوما لأخطأ في إجابته، ولا يمكن أن نعمل بالخطأ، فمادامت الآية مطلقة، وجب العمل بالجواب مطلقا، ومنه كان الإمام معصوما، لأنه لا يمكن لله أن يأمرنا بسؤال منْ يمكن أن يخطئ.

ولكن يبدو أنّ تفسير أهل الذكر هم أهل البيت، لم يقل به إلاّ الشيعة، فعن ابن عباس ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ يقصد بهم تعالى أهل الكتب الماضية، كما رُوي عن ابن زيد قول في الآية أن الذكر هو القرآن[5]، يعني أهل الذكر، أي أهل القرآن. كما أن القول بأنها نزلت في الحجج الاثني عشر، هو قول عارٍ من الصحة لأنه لم يكن هناك أئمة في عهد الرسول حتى يقال أنها نزلت في حقهم.

الآية الرابعة: وعندما أوجب الله طاعة أولي الأمر، وقرنها بطاعته وطاعة رسوله، فقال I: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[6]، فلا يمكن لله أن يأمر عباده بطاعة أولي الأمر – ويقصد الشيعة بأولي الأمر الأئمة - إلاّ إذا كانت أوامرهم ونواهيهم تتماشى وأحكام الله، ولا يمكن أن تكون كذلك إلا بعصمتهم[7]، فلو

---

[1] الجامع لأحكام القران، والمبين لما تضمن من السنة وأحكام الفرقان، ج14، ص183.

[2] سورة النحل: الاية43.

[3] جامع البيان في تأويل القران، (تفسير الطبري) تح:أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج5، ص17

[4] الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، مطبعة الحيدري، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، طهران، إيران، ط1، 1963، ج1، ص217.

[5] القرطبي (محمد بن أحمد الأنصاري أبو عبد الله): الجامع لأحكام القران، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج10، ص108.

[6] سورة النساء: الاية59.

[7] الكرماني (أحمد حميد الدين): المصابيح في إثبات الإمامة، تق و تح: مصطفى غالب، دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص76.

كانوا غير معصومين لأمكن وقوعهم في الخطأ، ولوجب الإنكار عليهم، وهذا يناقض الطاعة لهم كما أمرنا الله بذلك[1].

لكن الاختلاف الذي حصل بين الشيعة والسنة في هذه الآية هو حول المراد من أولي الأمر. فإذا كان الشيعة يفسرون أولي الأمر بالأئمة فان "الرازي" يعتبرهم أهل الحل والعقد من علماء الأمة الذين بإمكانهم وقدرتهم على الاجتهاد والاستنباط، وحجته في ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[2]. فالذين لديهم القدرة على الاستنباط والاجتهاد ليس الأئمة بل العلماء[3].

كما أننا لو تأملنا تاريخ الأئمة المزعوم عصمتهم – من طرف الشيعة - لوجدنا أن هذا الادعاء باطل، بدليل أن عليا - τ - قد صرح لأصحابه قائلا: «لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل فاني لست آمن أن أخطئ»[4].

وقد بين لنا التاريخ كذلك، أنه لم يتفق الأئمة في بعض القضايا، فلو كانوا معصومين لما حصل بينهم اختلاف، والدليل على ذلك - على سبيل الذكر لا الحصر – أن الحسين بن علي قد اظهر الكراهية لصلح أخيه الحسن مع معاوية ψ، وحثه على قتال أهل الشام الذين كانوا تحت ولاية معاوية[5]، فلا يمكن أن يكون الحسن المبرم للصلح، والحسين الرافض له، هما معا على حق في نفس الزمان والمكان، فإذا ثبت صدق أحدهما، أخطأ الآخر بالضرورة. ومنه ينتفي ادعاء الشيعة في القول أن الأئمة معصومون. أما الأحاديث التي استدل بها الشيعة على عصمة الأئمة، فمنها على سبيل الذكر لا الحصر:

الحديث الأول: قول النبي محمد - ρ - في حديث الثقلين عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصوى، يخطب فسمعته يقول: «إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»[6]، ودلالة عصمة العترة من الخطأ كعصمة القرآن من الخطأ، فهنا ربط الحديث عصمة العترة بعصمة القرآن، ولذلك جعل التمسك بهما عاصما للأمة من الضلال، فلا يمكن للرسول الكريم أن يأمرنا بالتمسك بأهل بيته إلى جانب كتاب الله إلاّ إذا كانوا معصومين، فلو كانوا غير ذلك لأمكن وقوعهم في القبح، ولا يمكن للرسول أن يأمرنا بالتمسك بهم وهم عرضة للخطأ، فيكون بذلك داعياً إلى الباطل، وهذا محال أن يقع من الرسول الكريم المعصوم.

الحديث الثاني: قول الرسول - ρ -: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»[7]، فالحديث قد جعل علي بن أبي طالب كباب المدينة التي هي الرسول، ولا يمكنك دخولها إلا عن طريق بابها المتمثل في علي - τ

---

[1] العلامة الحلي بن المطهر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تصنيف: نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، منشورات مؤسسة العالمي للمطبوعات – بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص341.

[2] سورة النساء: الاية83.

[3] فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981، ج10، ص205.

[4] ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ج2، ص201.

[5] www.aqaed.comمركز الابحاث العقائدية: الحسن -υ- كريم أهل البيت، 2014/02/25، 00سا54د.

[6] صحيح الترمذي: 3786.

[7] ابن الجوزي: كتاب الموضوعات، تح: نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط1، 1997، ج1، ص349.

- فأوجب الأمر بقوله: « فليأت الباب»، وهذا دليل على إحاطته بجميع ما يصدر عن النبي ρ من العلوم[1]، وهذا دليل على أن علياً أعلم الأمة وهو أحقهم بالإمامة لعصمته، لأنه لو كان غير معصوم لصح منه الوقوع في القبيح، ولا يصح للرسول أن يأمرنا بإتباع من يأتي بالقبيح[2].

لم يتفق أهل العلم - حسب "ابن تيمية" - على صحة هذا الحديث الذي يحتج به الشيعة في عصمة الإمام علي بن أبي طالب - τ - فقد وصفه الكثير بالوضع أو الضعف، مثل "البخاري"(194هـ -810م/ 256هـ -870م) و"الترميذي"(209هـ - 824م/ 279هـ - 892م) و"ابن الجوزي"(ت508هـ 597هـ) و"النووي"(631هـ -1233م /676هـ - 1277م) و"الذهبي"(673هـ -1274م/ 748هـ -1348م) و"الألباني"(1333هـ -1914م/ 1420هـ -1999م)، وقد قال "ابن تيمية" عن الحديث: «والكذب يعرف من نفس متنه فان النبي - ρ - إن كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلاّ باب واحد، ولم يُبَلِّغْ عنه إلاّ واحد، فَسَدَ أمر الإسلام، ولهذا اتفق المسلمون على انه لا يجوز أن يكون المبلغُ عنه –أي النبي - العلمَ واحداً، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب»[3].

وكما هو معلوم أن خبر الواحد يفيد الضنّ عكس الخبر المتواتر الذي يفيد اليقين. وان زعم الشيعة أن عليا معصوم، فانه يجب العلم بعصمته أولا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تثبت عصمته عن طريق خبره إلاّ إذا عُلمت عصمته، وهنا نقع كما يرى "ابن تيمية" في دَوْرٍ[4].

وقد قال "ابن تيمية" في هذا السياق: « ثم إن هذا خلاف المعلوم بالتواتر، فان جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي. أما أهل المدينة ومكة فالأمر فيهما ظاهر، وكذلك الشام والبصرة، فان هؤلاء لم يكونوا يروون عن علي إلاّ شيئا قليلا، وإنما كان غالب علمه في الكوفة، ومع هذا فأهل الكوفة كانوا يعلمون القران والسنة قبل أن يتولى عثمان، فضلا عن علي»[5].

ومعنى هذا أن المسلمين لم يبلغهم العلم عن الرسول عن علي فقط، كما أن المسلمين قد أخذوا العلم من الصحابة قبل إمارة علي، وكل هذا يصب في خانة واحدة وهي أن عليا لم يكن مدينة العلم كما زعم الشيعة.

الحديث الثالث: يستدل الشيعة بحديث يزعمون فيه أن عليا معصوم، يقول فيه الرسول - ρ -: «علي مع القران و القران مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[6]، فقَدَرُ علي يظهر من وصف النبيّ له بمعية هذا الكتاب فهو الذي يكون مع ظاهر القران بحكمته، ومع باطن القران بعلمه، وهو – أي علي - الذي قال: «سلوني فو الله لا تسألوني عن شيء إلّا أخبرتكم وسلوني عن كتاب الله فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار»[7]، وقد اعتبر الشيعة أن عليا أعظم مقام لقول النبي بأن القرآن معه، ومع أن المعية قائمة بالطرفين لم يكتف بقوله صلى الله عليه وآله: «عليّ مع القرآن»، وزاد في بيان عظمته بما لا يناله إلا أولو الألباب وهو قوله: «والقران مع عليّ».

---

[1] القمي (أبو الحسن محمد بن احمد): فضائل أمير المؤمنين، تح: عبد الرحمان خويلد، دار البلاغة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص284.

[2] الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، تح: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، إيران، ط2، 2004م، ج1، ص201.

[3] منهاج السنة، ص515.

[4] المرجع نفسه، ص516.

[5] المرجع نفسه، ص516.

[6] أبو عبد الله محمد بن عبد الاله الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د- ط)، 1998، ج3، ص124.

[7] أبو عمر يوسف بن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط4، 1998، ج1، ص464.

3-خاتمة:

يبدو أن الشيعة قد بلغ بهم حد الغلو لدرجة أنهم جعلوا علياً على قدم المساواة مع القرآن، فلا يمكن أن يكون علي مع القرآن والقران مع علي إلاّ إذا كان علي ليس على قدم المساواة مع الرسول الكريم فحسب، بل إن مرتبة علي كرم الله وجهه تتعدى الرسول لتصل إلى مرتبة الله - I- لان القرآن كلامه. وهذا ما يبين أن المغزى من الحديث، - إن صحت روايته عن النبي – لا يعني ما قصده الشيعة، والثابت أن الكثير من العلماء قد شككوا في صحته[1].

يتضح لنا مما ذُكِر في هذا المجال أن عُلُوَ منصب الإمامة عند الشيعة، واعتبارهم له منصبا إلهيا، وامتدادا للنبوة في وظائفها الرسالية، لذلك لم يخلُ فكرهم من الغلو، فاعتقدوا بوجوب اتصاف الأئمة بمواصفات استثنائية، تكون فوق مستوى الناس العاديين. وأهم هذه المواصفات العصمة، بمعنى استحالة ارتكاب الإمام لأي من الرذائل صغيرها وكبيرها، ما ظهر منها وما بطن. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن دفاع الشيعة على عصمة الإمام ينسجم ومذهبهم القائل بالطبيعة الدينية للإمامة ذلك أنّها أصلٌ من أصول الدين على غرار الشهادة بوحدانية الله، وإقامة الصلاة، والصوم.

قائمة المراجع:

- ابن أبي الحديد المعتزلي: شرح نهج البلاغة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دارا لجيل، بيروت، لبنان.
- ابن الجوزي: كتاب الموضوعات، تح: نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط1، 1997.
- ابن المطهر الحلي: الألفين الفارق بين الصدق والمَيْن ، مكتبة الألفين، الكويت، ط1، 1994م.
- ـــــــ: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تصنيف: نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، منشورات مؤسسة العالمي للمطبوعات – بيروت، لبنان، ط1، 1988.
- ـــــــ: منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تح: عبد الرحيم مبارك، مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية، مشهد المقدسة، ايران، (د-ط)، 1959.
- ـــــــ: نهج الحق وكشف الصدق، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط3، 1986.
- ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد): المقدمة، تح، احمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر،بيروت، لبنان، ط1، (د-ت).

[1] يقول الشيخ الألباني: الجامع الصغير وزياداتهُ (824/1). - 8239 «علي مع القران و القران مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» عن أم سلمة. قال الشيخ الألباني: ضعيف (انظر حديث رقم: 3802 في ضعيف الجامع). صحيح وضعيف الجامع الصغير (386/17). - 8239 «علي مع القران و القران مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض».تخريج السيوطي، عن أم سلمة.تحقيق الألباني، ضعيف/انظر حديث رقم : 3802 في ضعيف الجامع. (http://www.dd-sunnh.net/forum شبكة الدفاع عن السنة، 2014/03/12. 23سا 47د).

- أبو بكر أحمد بن علي الجصاص: أحكام القران، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، (د-ط)، 1992.
- أبو عبد الله محمد بن عبد الاله الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د- ط)، 1998.
- أبو عمر يوسف بن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط4، 1998.
- أحمد محمود صبحي: النظريات السياسية لدى الفرق الإسلامية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، 1993، مج22، ع2.
- ـــــــــ: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشر، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1991.
- الإيجي: المواقف في علم الكلام، تح، عبد الرحمان عميرة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- التستري: إحقاق الحق، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران، (د-ط)، (د-ت).
- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، تح على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996، ص1299.
- الحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام الرفض والاعتزال (وهو مختصر منهاج السنة لابن تيمية)، تح: محب الدين الخطيب، وكالة الطباعة والترجمة، الرياض، السعودية، ط3، 1992، ص408.
- الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح، محمد بركات، عمار رياوي، دار الرسالة العلمية، دمشق، سوريا، ط1، 2009.
- الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة، تح: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، إيران، ط2، 2004م.
- ـــــــــ: تنزيه الأنبياء، المطبعة، أمير، قم، إيران، ط1، 1954.
- الشيخ المفيد: النكت الاعتقادية، تح: رضا المختاري، مطبعة مهر، قم، إيران، ط1، 1992.
- الشيخ المفيد: أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د-ط)، (د-ت) بيروت، لبنان.
- الطبري: جامع البيان في تأويل القران (تفسير الطبري)، تح،أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- الطوسي (أبو جعفر محمد بن الحسن): تلخيص الشافي، تح: حسين بحر العلوم، طبعة النجف، العراق، 1962.
- القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، حققه وقدم له عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط1، 1965.
- ـــــــــ: المختصر في أصول الدين، ضمن كتاب، محمد عمارة، رسائل العدل والتوحيد، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1988.

-القرطبي (أبو عبد الله محمد): الجامع لأحكام القرآن "والمبين لما تضمنه من السنة و آيِ الفرقان"، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

-الكرماني (أحمد حميد الدين): المصابيح في إثبات الإمامة، تق و تح: مصطفى غالب، دار المنتظر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

-المشهدي (الميرزا محمد): تفسير كنز الدقائق، تح: الحاج آقا مجتبي العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، (د- ط)، 1986.

-علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي نور الدين: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح: محمد عبد القادر احمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

-علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، نشأة التشيع وتطوره، دار المعارف، مصر، ط 8، 1997.

-فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، تق تح تع احمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط1، 1986.

-ـــــــ: مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981.

-ـــــــ: نهاية العقول في دراية الأصول، دراسة و تح: صلاح محمد عبد الرحمان الجمالة، دار التأليف والنشر السلطانية، مسقط، عُمان، 1991.

-محمد بن يعقوب الكليني: أصول الكافي، منشورات الفجر، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

-محمّد جميل حمود العاملي: عقائد الإمامية، مركز العترة الطاهرة للدراسات و البحوث، بيروت، لبنان، ط5، 2013.

-محمد ضياء الدين الريس: النضريات السياسية الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط7، 1976.

-محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط4، 1989.

-مصطفى عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، دراسة و وثائق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة العربية الجديدة، 2000.

-البخاري (محمد بن إسماعيل): الجامع المسند الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، تح، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

-المبارك بن محمد الجزري بن الأثير مجد الدين أبو السعدات: النهاية في غريب الحديث والأثر،، تح: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000.

-صلاح الدين محمد نوار: نظرية الخلافة أو الإمامة، منشأ المعارف جلال حزي وشركاؤه، الإسكندرية، مصر، ط1، 1996.

-عبد الستار الشيخ: عبد الله بن مسعود، دار القلم، دمشق، سوريا، ط3، 1999.

-البياضي (أبو محمد علي): الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، مطبعة الحيدري، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، طهران، إيران، ط1، 1963.

-القمي (أبو الحسن محمد بن احمد): فضائل أمير المؤمنين، تح: عبد الرحمان خويلد، دار البلاغة، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

-الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم): نهاية الإقدام في علم الكلام، حرره و صححه: الفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2009.

- www.aqaed.com

-http://hodaalquran.com

- http://www.dd-sunnh.net/forum

-www.alhodacenter.net/masomeen/sadeq/index.php

- www.yahosein.com:http